28 February 2022
Arabic

رسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي واستعداداً لإنهاء مجلس الأمن للإذن الممنوح للقوات البحرية الدولية التي تحارب القرصنة قبالة سواحل الصومال، أود أن أبلغ المجلس بأن حكومة الصومال الاتحادية تكرر التأكيد على أنها لن تطلب بعد الآن تجديد قرار المجلس 2608 (2021). فقد حقق القرار هدفه المنشود، إذ لم تسجّل أي هجمات قرصنة أو حالات سطو مسلح قبالة سواحل الصومال في السنوات الأربع الماضية، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2021/920).

ونحن ندرك ونقدّر الجهود الجماعية للشركاء الدوليين، بما في ذلك القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في الصومال من خلال عملية أتلانتا، لما بذلوه من جهود في مكافحة القرصنة ولإسهامهم في تحقيق الاستقرار والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويسرني أن أبلغكم بأن حكومة الصومال الاتحادية، من خلال مكتب المدعي العام، ما فتئت تنظم تدريبات بحرية متخصصة وصارمة للمدعين العامين والقضاة وخفر السواحل والشرطة وشعب التحقيقات الجنائية على جميع مستويات الولايات الاتحادية الأعضاء.

وقد عجلنا بجهودنا لبناء وكالاتنا المسؤولة عن إنفاذ القانون البحري وتزويدها بالقدرات اللازمة، وأنشأنا وحدة بحرية متخصصة للتصدي على وجه التحديد للتهديدات والجرائم البحرية الدولية الجديدة. ومن ذلك تقشي الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وإلقاء النفايات السامة في المياه الصومالية، فضلاً عن الاتجار غير المشروع.

وتعكس رؤية حكومة الصومال الاتحادية وأهدافها وأولوياتها الاستراتيجية مستويات التهديد الوطنية والدولية الحالية. ونحن نقدر التعاون الطويل الأمد مع شركائنا الثنائيين، ونلتزم منهم مواصلة تقديم الدعم في هذا الصدد. وفي إطار أولوياتنا الوطنية المعلنة، تلتزم حكومة الصومال الاتحادية بتولي المسؤولية الأمنية الكاملة عن مياهها الداخلية بما يتماشى مع قوانينها الوطنية ومع القانون الدولي، وقد خطت خطوات ملموسة لاكتساب القدرات اللازمة للتصدي بشكل استباقي للجرائم البحرية، بما في ذلك القدرة على النشر السريع لقوات البحرية وخفر السواحل والقدرات التكنولوجية المتطورة.

وأرجو ممتاً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وتعميمها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أبوكر ضاهر عثمان

السفير

الممثل الدائم